



United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

Organisation
des Nations Unies
pour l'éducation,
la science et la culture

Organización
de las Naciones Unidas
para la Educación,
la Ciencia y la Cultura

Организация
Объединенных Наций по
вопросам образования,
науки и культуры

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

联合国教育、
科学及文化组织

CE/13/4.CP/9

باريس، ٨/٤/٢٠١٣

الأصل: فرنسي/إنجليزي

التوزيع محدود

مؤتمر الأطراف

في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي

الدورة العادية الرابعة

باريس، مقر اليونسكو، القاعة ٢

١١-١٤ حزيران/يونيو ٢٠١٣

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت: الموافقة على المبادئ التوجيهية لتنفيذ الاتفاقية

طلب مؤتمر الأطراف من اللجنة الدولية الحكومية أن تقدم إليه مشروعات المبادئ التوجيهية لتنفيذ الاتفاقية (القرار 11.CP.2)، ليوافق عليها في دورته العادية الرابعة. وتتضمن هذه الوثيقة في الملحق مجموعة مشروعات المبادئ التوجيهية التنفيذية التي اعتمدها اللجنة في دوراتها المختلفة.

القرار المطلوب: الفقرة ٥.

- ١ - تنص المادة ٢٢,٤ (ج) من اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (التي يشار إليها فيما يلي باسم "الاتفاقية") على أن من بين مهام مؤتمر الأطراف الموافقة على المبادئ التوجيهية التنفيذية التي تعدها اللجنة الدولية الحكومية لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (التي يشار إليها فيما يلي باسم "اللجنة")، بناءً على طلب منه (المادة ٢٣,٦ (ب) من الاتفاقية).
- ٢ - وطلب مؤتمر الأطراف من اللجنة، في قراره رقم 11 CP.3، الذي اعتمده إبان دورته العادية الثالثة في شهر حزيران/يونيو عام ٢٠١١، مواصلة عملها وتقديم مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام شعار الاتفاقية، ليوافق عليها في دورته المقبلة، فضلاً عن استعراض المبادئ التوجيهية لاستخدام موارد الصندوق الدولي للتنوع الثقافي.
- ٣ - واجتمعت اللجنة مرتين في دورة عادية (في شهر كانون الأول/ديسمبر من عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢) منذ الدورة العادية الثالثة لمؤتمر الأطراف. وخلال الدورة الماضية، اعتمدت اللجنة المشروعات التالية، بعد أن نظرت فيها:
- القرار 8 IGC.6: مشروع المبادئ التوجيهية المنقحة بشأن استخدام موارد الصندوق الدولي للتنوع الثقافي؛
 - القرار 12 IGC.6: مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام شعار اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي.
- ٤ - وتتضمن هذه الوثيقة ملحقاً يضم مشروعات المبادئ التوجيهية التي اعتمدها اللجنة في دورتها الماضية.
- ٥ - وقد يرغب مؤتمر الأطراف في اعتماد القرار التالي:

مشروع القرار 9 CP 4

إن مؤتمر الأطراف،

- ١ - وقد درس الوثيقة CE/13/4.CP/9 وملحقها،
 - ٢ - وإذ يذكّر بالقرار 11 CP.3،
 - ٣ - يوافق على المبادئ التوجيهية التنفيذية التالية، بالصيغة الملحقة بهذا القرار:
- المبادئ التوجيهية المنقحة بشأن استخدام موارد الصندوق الدولي للتنوع الثقافي؛
 - المبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام شعار اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي؛

مشروعاً التوجيهات والمبادئ التوجيهية التنفيذية
الليدان اعتمدهما اللجنة الدولية الحكومية في دورتها السادسة

توجيهات بشأن استخدام موارد الصندوق الدولي للتنوع الثقافي

مشروع التعديلات المقترحة

الاعتبارات الاستراتيجية والأهداف

- ١ - يرمي الصندوق الدولي للتنوع الثقافي إلى تمويل المشروعات والأنشطة التي تقرها اللجنة الدولية الحكومية (المشار إليها فيما يلي باسم "اللجنة") بناءً على توجيهات مؤتمر الأطراف لتحقيق عدة أهداف تشمل بوجه خاص تيسير التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر بغية التشجيع على قيام قطاعات ثقافية نشيطة في البلدان النامية^١، طبقاً للمادة ١٤ من الاتفاقية (المادة ٣ من النظام المالي للصندوق).
- ٢ - والهدف الرئيسي للصندوق هو الاستثمار في مشروعات تتيح إحداث تغييرات هيكلية عن طريق تنفيذ و/أو إعداد سياسات واستراتيجيات تؤثر تأثيراً مباشراً في ابتكار مجموعة متنوعة من أشكال التعبير الثقافي، بما في ذلك السلع والخدمات والأنشطة الثقافية، وفي إنتاجها وتوزيعها والانتفاع بها، وكذلك عن طريق تدعيم البنى المؤسسية الأساسية التي تُعتبر ضرورية لدعم الصناعات الثقافية التي لها مقومات البقاء على الصعيدين المحلي والإقليمي.
- ٣ - وتبرز المشروعات الممولة من الصندوق القيم والفرص التي تقدمها الصناعات الثقافية في إطار عمليات التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وبتعزيز نوعية حياة لائقة للناس.
- ٤ - ويدار الصندوق بوصفه حساباً خاصاً طبقاً للمادة ١,١ من نظامه المالي. وبالنظر إلى طبيعة هذا الصندوق الذي يعتمد على جهات مانحة متعددة، فإنه لا يمكن أن تودع فيه مساهمات تتعلق بأنشطة معينة.
- ٥ - وينبغي أن يتوافق استخدام موارد الصندوق مع روح الاتفاقية وأحكامها. وطبقاً للمادتين ١٨,٣ (أ) و١٨,٧، تسعى الأطراف إلى تقديم مساهمات طوعية على أساس سنوي. وتشجع اللجنة الأطراف على توفير مساهمات على أساس سنوي بما يعادل أو يفوق ١٪ من مقدار مساهمتها في ميزانية اليونسكو. وستستخدم موارد الصندوق لتمويل مشروعات في البلدان النامية. ويمكن استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية حين لا تكون مرتبطة بأنشطة أخرى لتمويل أنشطة الصندوق التي توظف لصالح مشروعات أقرتها اللجنة طبقاً للأحكام المتعلقة بالحسابات الخاصة لليونسكو.
- ٦ - وعند إدارة الصندوق، تثبت اللجنة من أن استخدام الموارد:

^١ الأطراف في اتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠٥ بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي التي تندرج في فئة الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وأقل البلدان نمواً، حسب تصنيف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

- ٦,١ - يفى بالأولويات البرنامجية والاستراتيجية التي أرستها اللجنة؛
- ٦,٢ - يفى بالاحتياجات والأولويات الخاصة بالبلدان النامية المستفيدة؛
- ٦,٣ - يعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب والجنوب؛
- ٦,٤ - يسهم في تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة فضلاً عن آثار هيكلية في المجال الثقافي؛
- ٦,٥ - يفى بمبدأ تبني الجهات المستفيدة للمشروعات؛
- ٦,٦ - يحترم قدر المستطاع التوزيع الجغرافي العادل لموارد الصندوق، ويعطي الأولوية للأطراف التي لم تستفد بعد من هذه الموارد أو التي كانت الأقل استفادةً منها؛
- ٦,٧ - يفى بمبدأ المساءلة المالية بالمعنى المقصود في إطار منظومة الأمم المتحدة؛
- ٦,٨ - يفى بالحاجة إلى إنفاق غالبية أموال الصندوق على أنشطة المشروعات وإلى تخصيص الحد الأدنى من موارده للتكاليف العامة المشار إليها في الفقرة ١٥,٧؛
- ٦,٩ - يجتنب تشتيت الموارد أو دعم المشروعات المتفرقة؛
- ٦,١٠ - يعزز المساواة بين الجنسين؛
- ٦,١١ - يشجع مشاركة مختلف الفئات الاجتماعية المحددة في المادة ٧ من الاتفاقية في ابتكار مجموعة متنوعة من أشكال التعبير الثقافي وفي إنتاجها ونشرها وتوزيعها والتمتع بها؛
- ٦,١٢ - يتكامل مع الصناديق الدولية الأخرى التي تغطي مجالات مماثلة، من دون الإخلال بقدرة الصندوق على تمويل المشروعات التي حظيت بمساعدة مالية من جهة أخرى أو التي يمكن أن تحظى بمساعدة من هذا النوع في المستقبل.

المجالات التي يُعنى بها الصندوق

٧ - تُخصص أموال الصندوق:

- ٧,١ - للمشروعات المتعلقة بما يلي:
 - ٧,١,١ - تنفيذ و/أو إعداد سياسات واستراتيجيات تؤثر تأثيراً مباشراً في عملية ابتكار مجموعة متنوعة من السلع والخدمات والأنشطة الثقافية، وفي إنتاجها وتوزيعها والانتفاع بها؛

٧,١,٢ - تدعيم البنى المؤسسية الأساسية^٢ - بما في ذلك القدرات المهنية والهياكل التنظيمية - التي تُعتبر ضرورية لدعم الصناعات الثقافية المحلية والإقليمية التي لها مقومات البقاء ولمساندة الأسواق في البلدان النامية؛

٧,٢ - للمساعدة التشاركية، في حدود الأموال التي تقرر اللجنة تخصيصها لهذا الغرض. ويمكن أن تغطي هذه المساعدة ما يلي:

٧,٢,١ - نفقات مشاركة الهيئات العامة أو الخاصة أو الأفراد من البلدان النامية الذين تدعوهم اللجنة إلى اجتماعاتها بغية استشارتهم في مسائل معيّنة طبقاً للمادة ٢٣,٧ من الاتفاقية؛

٧,٢,٢ - النفقات اللازمة لتمكين الخبراء الحكوميين التابعين لأعضاء اللجنة من أقل البلدان نمواً من المشاركة في اجتماعات هيئتي الاتفاقية حسب طلبهم. ويجب تقديم طلبات المشاركة إلى أمانة الاتفاقية قبل افتتاح كل دورة من دورات اللجنة أو مؤتمر الأطراف بشهرين على الأقل.

٧,٣ - لتقييم فريق الخبراء الذي تنشئه اللجنة لمختلف المشروعات المقدمة قبل عرضها على اللجنة لدراستها. ويجوز أيضاً تخصيص أموال لتنظيم اجتماع بين الأمانة وأعضاء فريق الخبراء مرة كل سنتين في باريس.

٨ - ولا يجوز توفير مساعدة مالية من الصندوق للمشروعات التي ترمي إلى سد عجز أو سداد دين أو دفع فوائد، أو التي ترتبط حصراً بإنتاج أشكال التعبير الثقافي أو بمواصلة أنشطة جارية تترتب عليها تكاليف متكررة.

٩ - وتقوم اللجنة في كل دورة من دوراتها بتحديد الميزانية المخصصة لكل نوع من أنواع المساعدة المذكورة أعلاه، وذلك في حدود الأموال المتوافرة في الحساب الخاص.

الجهات المستفيدة

١٠ - تشمل الجهات المؤهلة للاستفادة من موارد الصندوق الدولي للتنوع الثقافي:

١٠,١ - فيما يتعلق بالمشروعات:

١٠,١,١ - جميع البلدان النامية الأطراف في الاتفاقية؛

١٠,١,٢ - المنظمات غير الحكومية التابعة للبلدان النامية الأطراف في الاتفاقية والتي ينطبق عليها تعريف المجتمع المدني وتفي بالمعايير التي تحكم قبول ممثليه في اجتماعات الهيئتين النظاميتين للاتفاقية، مثلما وردت في المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بدور المجتمع المدني وبمشاركته؛

^٢ يُقصد بعبارة "البنى المؤسسية الأساسية" جميع الهياكل التنظيمية العامة والجماعية والمهنية (باستثناء أماكن العمل والمعدات، والإنشاء المادي للمباني أو ترميم الأبنية) والقدرات والتدابير التشريعية (القانونية) والإدارية التي تُعتبر ضرورية لتنفيذ السياسات.

١٠,١,٣ - المنظمات الدولية غير الحكومية التي ينطبق عليها تعريف المجتمع المدني وتفي بالمعايير التي تحكم قبول ممثليه في اجتماعات هيئتي الاتفاقية، مثلما وردت في المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بدور المجتمع المدني وبمشاركته؛

١٠,١,٤ - شركات القطاع الخاص المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر العاملة في المجال الثقافي في البلدان النامية الأطراف في الاتفاقية، وذلك في حدود الأموال المتوافرة المؤلفة من مساهمات القطاع الخاص، ومع الاحترام التام للتشريعات الوطنية للأطراف المعنية.

١٠,٢ - فيما يتعلق بالمساعدة التشاركية:

١٠,٢,١ - الهيئات العامة أو الخاصة أو الأفراد التابعون للبلدان النامية، طبقاً للمادة ٢٣,٧ من الاتفاقية؛

١٠,٢,٢ - الخبراء الحكوميون التابعون لأعضاء اللجنة من أقل البلدان نمواً.

١٠,٣ - وسعيًا إلى تجنب حالات تضارب المصالح، لن يوفَّر أي تمويل من الصندوق للجان الوطنية أو لأي هيئات أخرى تشارك في الاختيار الأولي للمشروعات المقدمة إلى الأمانة أو في الموافقة عليها.

الحد الأقصى للتمويل المتاح ولعدد الطلبات

١١ - فيما يتعلق بالحد الأقصى للتمويل المتاح ولعدد الطلبات، ينبغي مراعاة الاعتبارات التالية:

١١,١ - يمكن أن يُطلب من الصندوق مبلغ أقصاه ١٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي لكل مشروع؛

١١,٢ - يمكن أن تتراوح مدة تنفيذ المشروعات بين ١٢ و ٢٤ شهرًا؛

١١,٣ - يجوز للجان الوطنية أو غيرها من الهيئات الرسمية التي تعيَّنها الأطراف أن تقدِّم أربعة طلبات على الأكثر في كل دورة مالية، وذلك بواقع طلبين على الأكثر لكل طرف (سلطة أو مؤسسة عامة)، وطلبين على الأكثر للمنظمات غير الحكومية؛

١١,٤ - يجوز لكل منظمة دولية غير حكومية أن تقدِّم طلبين على الأكثر في كل دورة مالية. ويجب أن يكون كل طلب مشفوعاً بتأييد خطي من البلدان المستفيدة.

عملية الاختيار الأولي على الصعيد القطري

١٢ - فيما يتعلق بعملية الاختيار الأولي على الصعيد القطري، ينبغي مراعاة الاعتبارات التالية:

١٢,١- تقوم اللجان الوطنية أو غيرها من الهيئات الرسمية التي تعيّن الأطراف بتوجيه دعوة لتقديم طلبات التمويل في بلدانها وتحدد المواعيد النهائية المناسبة في هذا الصدد، مع مراعاة التواريخ النهائية التي تحددها الأمانة بشأن إحالة الطلبات؛

١٢,٢- تنشئ اللجان الوطنية أو غيرها من الهيئات الرسمية التي تعيّن الأطراف فريقاً معنياً بالاختيار الأولي للمشروعات يتألف على وجه التحديد من أعضاء تابعين لوزارات الثقافة و/أو للوزارات الأخرى المسؤولة عن الصناعات الثقافية فضلاً عن أعضاء من منظمات المجتمع المدني المتخصصة في مجال الثقافة لتقييم المشروعات التي سُدِّد إلى الأمانة ولإجراء الاختيار الأولي لها؛

١٢,٣- يقوم الفريق المعني بالاختيار الأولي بتقييم مدى ملاءمة المشروعات ومدى توافقها مع الاحتياجات والأولويات القطرية، كما يثبت من تشاور الأطراف المعنية بشأنها.

إجراءات تقديم طلبات التمويل

١٣- فيما يتعلق بإجراءات تقديم طلبات التمويل، ينبغي مراعاة الاعتبارات التالية:

١٣,١- توجّه الأمانة دعوة لتقديم طلبات التمويل في كانون الثاني/يناير من كل عام. وتُقدّم جميع طلبات التمويل إلى الأمانة في موعد أقصاه ١٥ أيار/مايو. ولن يُنظر في أي طلب تتلقاه الأمانة بعد هذا التاريخ؛

١٣,٢- تُقدّم طلبات التمويل الخاصة بالأطراف والمنظمات غير الحكومية إلى الأمانة عن طريق اللجان الوطنية أو غيرها من الهيئات الرسمية التي تعيّن الأطراف. ويجب أن تتأكد اللجان والهيئات المذكورة من ملاءمة المشروعات ومن توافقها مع الاحتياجات والأولويات القطرية؛

١٣,٣- فيما يتعلق بطلبات التمويل الخاصة بالمنظمات الدولية غير الحكومية، فتُحال مباشرة إلى الأمانة ويجب أن تكون مشفوعة بتأييد خطي من الجهات المستفيدة المعنية يؤكد ملاءمة المشروعات وتوافقها مع الاحتياجات والأولويات الخاصة بالجهة المستفيدة. وتُقدّم طلبات التمويل الصادرة عن المنظمات الدولية غير الحكومية باستخدام نموذج منفصل ويجب أن تبرز التأثير دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي للمشروعات؛

١٣,٤- عند تلقي الطلبات، تجري الأمانة تقييماً تقنياً للتحقق من اكتمال الملفات ومن ارتباطها بالمجالات التي يُعنى بها الصندوق بغية البت في إمكانية قبولها. وعند استكمال عملية التقييم هذه، تحيل الأمانة ملفات المشروعات التي تم قبولها إلى أعضاء فريق الخبراء لتقييمها.

نماذج طلبات التمويل

١٤- يجب استخدام النماذج التي توفرها الأمانة على موقع الإنترنت الخاص باتفاقية عام ٢٠٠٥ باعتبارها النماذج الرسمية لطلبات التمويل.

١٥- وتُقدَّم جميع طلبات التمويل باللغة الإنجليزية أو الفرنسية ويجب أن تتضمن العناصر التالية:

١٥,١- معلومات أساسية عن الجهة المستفيدة، بما في ذلك معلومات عن مهمتها وأنشطتها، فضلاً عن بيان يوضح مؤهلات الموظفين المعنيين بالمشروع وخبرتهم؛

١٥,٢- ملخص مقتضب للمشروع؛

١٥,٣- بيان وصفي للمشروع (عنوانه، والأهداف القابلة للقياس المحددة له للأجلين القصير والطويل، وتقييم للسياق القطري ولاحتياجات البلد المعني، والأنشطة والنتائج المنشودة، بما في ذلك التأثير الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، والجهات المستفيدة والشراكات)؛

١٥,٤- اسم وعنوان ممثل هيئة الجهات المستفيدة التي ستتحمل المسؤولية المالية والإدارية لعملية تنفيذ المشروع؛

١٥,٥- خطة عمل وجدول زمني؛

١٥,٦- تدابير ترمي إلى ضمان استدامة المشروع المقترح؛

١٥,٧- ميزانية مفصلة تشمل مقدار التمويل المطلوب من الصندوق ومصادر التمويل الأخرى. ويُشجَّع اللجوء إلى ترتيبات التمويل الذاتي أو التمويل المشترك قدر المستطاع. وفيما يخص المصروفات المرتبطة بتكاليف المشروع العامة التي لا بد من تغطيتها لتنفيذ المشروع، فيجب ألا تتجاوز نسبة ٣٠٪ من الميزانية الإجمالية للمشروع؛

١٥,٨- أي معلومات تتعلق بمدى تقدُّم الطلبات السابقة التي يمونها الصندوق.

فريق الخبراء

١٦- تقدِّم الأمانة إلى اللجنة اقتراحاً بشأن إنشاء فريق خبراء يتألف من ستة أعضاء للموافقة عليه. ويجب أن يستند هذا الاقتراح إلى المعايير التالية:

- الإنصاف في التوزيع والتمثيل الجغرافيين؛
- شهادة جامعية أو خبرة مهنية في مجال السياسات الثقافية و/أو في الصناعات الثقافية؛
- خبرة في مجال تقييم المشروعات؛
- خبرة مهنية في مجال التعاون الدولي؛

- خبرة مهنية معمقة في إحدى المناطق التي تُعنى بها اليونسكو؛
 - المساواة بين الجنسين؛
 - إتقان أي من اللغتين الفرنسية أو الإنجليزية، ومعرفة مقبولة باللغة الأخرى، إذا كان ذلك ممكناً.
- ١٦,١ - يُعيّن أعضاء فريق الخبراء لمدة أربع سنوات. ويُحدد عقود نصف عدد أعضاء الفريق مرة كل سنتين لضمان استمرارية العمل؛
- ١٦,٢ - يتولى أعضاء فريق الخبراء الستة تعيين منسق من بينهم؛
- ١٦,٣ - تنظّم الأمانة اجتماعاً لفريق الخبراء مرة كل سنتين في باريس؛
- ١٦,٤ - يُكلّف فريق الخبراء بإعداد توصيات تُقدّم إلى اللجنة لدراستها والموافقة عليها إن أمكن. ويُدعى المنسق إلى حضور الدورة العادية للجنة التي يُنظر خلالها في المشروعات التي أوصى بها فريق الخبراء؛
- ١٦,٥ - يخضع كل طلب مقدّم بشأن مشروع محدد لتقييم خبيرين استناداً إلى نماذج التقييم التي توفرها الأمانة. ولا يجوز لأي خبير تقييم مشروع يخص بلده.

توصيات فريق الخبراء

- ١٧ - يتولى فريق الخبراء تقييم طلبات التمويل التي يتلقاها من الأمانة ويستخدم لهذا الغرض أدوات التقييم الرسمية المتاحة، مع مراعاة الأهداف العامة للصندوق الدولي للتنوع الثقافي.
- ١٧,١ - ويجوز لفريق الخبراء أن يوصي اللجنة بما يلي:
- ١٧,١,١ - تقديم قائمة تتضمن مشروعات يُطلب تمويلها في حدود الأموال المتاحة؛
- ١٧,١,٢ - الاقتصار على المشروعات التي تحظى بما لا يقل عن ٧٥٪ من العدد الأقصى للنقاط التي يمكن الحصول عليها؛
- ١٧,١,٣ - الاقتصار على مشروع واحد لكل جهة مستفيدة؛
- ١٧,١,٤ - الاضطلاع، عند الاقتضاء، بتعديل مقدار التمويل المطلوب من الصندوق للمشروعات والأنشطة، مع تبيان الأسباب المؤيدة للتعديل.
- ١٧,٢ - وقبل انعقاد دورة اللجنة بأربعة أسابيع، توفر الأمانة على الإنترنت ملفات جميع المشروعات، ونتائج عمليات التقييم التي أُجريت لها، والتوصيات الصادرة بشأنها عن فريق الخبراء.

قرارات اللجنة

- ١٨- تدرس اللجنة المشروعات المقدمة إليها وتوافق عليها في دوراتها العادية.
- ١٩- وبغية تمكين اللجنة من اتخاذ قراراتها على نحو ميسر، تُرفق توصيات فريق الخبراء بتقرير مفصل يشتمل على ما يلي:
- ١٩,١- ملخص مقتضب للمشروع المحدد في الطلب؛
- ١٩,٢- التأثير المحتمل والنتائج المنشودة؛
- ١٩,٣- رأي بشأن مقدار التمويل المطلوب من الصندوق؛
- ١٩,٤- تحديد مدى ملاءمة المشروع لأهداف الصندوق والمجالات التي يشملها نشاطه؛
- ١٩,٥- تقييم يتناول جدوى المشروع المقترح، ومدى ملاءمة أساليب التنفيذ وفعاليتها، والآثار الهيكلية المتوقعة، عند الاقتضاء.
- ١٩,٦- تحليل لمقومات البقاء التي توجد في المشروع يبرز مدى تبيّن الجهات المستفيدة لزام الأمور، والخطط المتعلقة بالنتائج المتوقعة في الأجل الأطول، أي بعد انتهاء عملية التنفيذ، فضلاً عن الإمكانيات التي يقدمها المشروع لإحداث تغييرات هيكلية أو لضمان توافر التدابير أو الظروف اللازمة لإحداث تغييرات هيكلية مستدامة في المستقبل.
- ١٩,٧- تقييم مدى أهمية المشروع؛
- ١٩,٨- تقييم للطريقة التي يراعي بها المشروع المساواة بين الجنسين.

الرصد

٢٠- ينبغي لليونسكو أن تضع نظاماً شاملاً لرصد المشروعات يقوم على تقييم المخاطر ويحظى بالموارد البشرية والمالية المناسبة لتحديد الصعوبات المرتبطة بتنفيذ المشروعات ومعالجتها، ولضمان استدامة المشروعات. ويجب أن يركز نظام الرصد هذا على أهداف محددة للأجلين القصير والطويل، وعلى مجموعة من المؤشرات طبقاً للنهج المعروف باسم "SMART"^٣.

٢١- ويتعين على جميع المكاتب الميدانية المعنية التابعة لليونسكو أن تحدد جهة تنسيق تكون مكلفة بالتعاون مع الأمانة لتأمين رصد متواصل للمشروعات الممولة من الصندوق وللتحقق من أنه توجد أوجه تكامل وتآزر بين المشروعات والأنشطة الأخرى التي تضطلع بها اليونسكو على الصعيد القطري. كما يجب أن تفضي مشاركة المكاتب الميدانية

^٣ محدد وقابل للقياس وقابل للتحقيق وملائم ومرتبطة بجدول زمني.

لليونيسكو إلى تيسير الاتصالات وتبادل الخبرات بين الشركاء والجهات المانحة المحتملة المعنيين بالمشروعات الممولة من الصندوق.

التقييم

٢٢- يجب تقييم أنشطة الصندوق ومراجعة حساباته مرة كل خمس سنوات.

٢٣- وإضافةً إلى ذلك، يمكن أن يخضع أي مشروع لتقييم ذي أثر رجعي بطلب من اللجنة بغية تقدير فعاليته ومدى تحقيق أهدافه قياساً إلى الموارد المنفقة. وينبغي أن يشمل تقييم المشروعات الممولة ما تم استخلاصه من دروس، إضافةً إلى تأثير المشروعات فيما يخص دعم و/أو تشجيع قيام صناعات ثقافية نشيطة في البلدان النامية. ويجب أن يظهر التقييم الفوائد التي تقدمها الخبرات المكتسبة في تنفيذ مشروعات أخرى، وذلك من أجل جمع أفضل الممارسات ونشرها استناداً إلى قاعدة المعارف المرتبطة بالاتفاقية.

٢٤- وطبقاً للنظام المالي المتعلق بالحساب الخاص للصندوق، يتولى المراقب المالي لليونسكو مسك دفاتر المحاسبة الخاصة بالصندوق ويحيل الحسابات السنوية إلى مراجع الحسابات الخارجي لليونسكو لمراجعتها.

التقارير

٢٥- يتوجب على الجهات المستفيدة أن تقدّم إلى الأمانة تقريراً وصفيّاً وتحليلياً ومالياً عن تنفيذ المشروع وتحقيق النتائج المنشودة. وينبغي تقديم التقرير المذكور باستخدام النماذج التي توفرها الأمانة لهذا الغرض كي تتمكن الجهات المستفيدة من الحصول على الدفعة الأخيرة. ولن تُمنح أي مساهمة مالية لمشروع جديد إذا لم تكن الجهات المستفيدة قد حصلت على الدفعة الأخيرة للمشروع السابق.

مشروع المبادئ التوجيهية التنفيذية بشأن استخدام شعار اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي

أولاً - اعتبارات عامة

- ١ - من أجل تسليط المزيد من الأضواء على الاتفاقية والتشجيع على ترويجها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، تعتبر الأطراف في الاتفاقية أن من الضروري وضع شعار يجسد أهداف الاتفاقية ومبادئها.
- ٢ - وشعار الاتفاقية هو رسم بياني يبرز للعيان العلاقات والمفاهيم والأفكار الخاصة بالاتفاقية وأوجه الترابط القائمة بين هذه العناصر.
- ٣ - ويجوز استخدام شعار الاتفاقية بمفرده بوصفه شعاراً قائماً بذاته (يُشار إليه فيما يلي باسم "الشعار القائم بذاته") كما يجوز استخدامه مقترناً بشعار اليونسكو (يُشار إليه فيما يلي باسم "الشعار المشترك").
- ٤ - ويخضع استخدام الشعار القائم بذاته للأحكام المنصوص عليها في هذه المبادئ التوجيهية.
- ٥ - أما الشعار المشترك فيخضع استخدامه للأحكام المبينة في هذه المبادئ التوجيهية وكذلك للتوجيهات المتعلقة باستخدام اسم اليونسكو الكامل واسمها المختصر وشعارها وأسماء نطاقات الإنترنت الخاصة بها مثلما اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو^٤. ويعني ذلك أن استخدام الشعار المشترك يجب أن يُرَخَّص به بموجب هذه المبادئ التوجيهية وبموجب التوجيهات المتعلقة باستخدام اسم اليونسكو الكامل واسمها المختصر وشعارها وأسماء نطاقات الإنترنت الخاصة بها (فيما يتعلق بالجزء الخاص بشعار اليونسكو)، وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية والتوجيهات المذكورة.

ثانياً - التصميم الشكلي للشعار القائم بذاته وللشعار المشترك

- ٦ - يرد أدناه تصميم الشعار القائم بذاته الذي يُستخدم بوصفه الختم الرسمي للاتفاقية:

يوضع هنا تصميم الشعار القائم بذاته

^٤ يمكن الاطلاع على أحدث نسخة من التوجيهات المتعلقة باستخدام اسم اليونسكو الكامل واسمها المختصر وشعارها وأسماء نطاقات الإنترنت الخاصة بها في ملحق القرار ٨٦ الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر العام (القرار ٨٦/م٣٤) أو على عنوان الإنترنت التالي: <http://unesdoc.unesco.org/images/0015/001560/156046a.pdf>

٧ - ويرد أدناه تصميم الشعار المشترك للاتفاقية:

يوضع هنا تصميم الشعار المشترك

ثالثاً - حقوق استخدام الشعار

٨ - للجهات التالية الحق في استخدام الشعار القائم بذاته بدون ترخيص مسبق، شريطة مراعاة القواعد المنصوص عليها في هذه المبادئ التوجيهية:

(أ) الهيئتان النظاميتان للاتفاقية:

(١) مؤتمر الأطراف؛

(٢) اللجنة الدولية الحكومية لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (المشار إليها فيما يلي باسم "اللجنة")؛

(ب) أمانة اليونسكو المعنية باتفاقية عام ٢٠٠٥ (المشار إليها فيما يلي باسم "الأمانة").

٩ - ويتعين على كل الجهات الأخرى الراغبة في الانتفاع بالحق في استخدام الشعار أن تقدم طلباً لهذا الغرض وأن تحصل على الترخيص اللازم وفقاً للإجراءات المنصوص عليها أدناه.

رابعاً - معايير التصميم الشكلي

١٠ - يجوز استخدام كل من الشعار القائم بذاته والشعار المشترك باللغات الرسمية الست لليونسكو. وينبغي استنساخ الشعارين وفقاً لمعايير التصميم الشكلي وللمجموعة الأدوات المتعلقة بالعلامة التجارية التي أعدتها الأمانة والمتاحة على موقع الإنترنت الخاص بالاتفاقية، ولا يجوز إدخال أي تغيير على تصميم الشعارين.

١١ - يخضع استخدام لغات أخرى غير اللغات الرسمية الست لليونسكو في إطار الشعار القائم بذاته والشعار المشترك لموافقة مسبقة من المنظمة.

خامساً - عملية الترخيص باستخدام الشعار القائم بذاته

١٢ - الترخيص باستخدام الشعار القائم بذاته هو من اختصاص مؤتمر الأطراف و/أو اللجنة. ويمكن لأي من هاتين الهيئتين أن يمنح الترخيص اللازم لاستخدام الشعار.

١٣ - ويمنح مؤتمر الأطراف واللجنة الترخيص باستخدام الشعار القائم بذاته بموجب قرارات تنص على شروط الترخيص الممنوح، طبقاً لهذه المبادئ التوجيهية.

١٤ - ويجب أن يستند قرار الترخيص باستخدام الشعار القائم بذاته إلى المعايير التالية:

- (أ) ملاءمة الاستخدام المقترح لمبادئ الاتفاقية ولأهدافها، والامتثال لهذه المجموعة من المبادئ والأهداف؛
- (ب) التأثير المحتمل في تسليط المزيد من الأضواء على الاتفاقية وعلى تنوع أشكال التعبير الثقافي وفي زيادة الوعي بهما؛
- (ج) توافر ضمانات تؤكد أن النشاط المقترح سيُنظَّم بنجاح، بما في ذلك ضمانات بشأن الخبرة والسمعة المهنيتين للهيئة الراغبة في الحصول على الترخيص، وبشأن الجدوى المالية والتقنية للنشاط المقترح.

١٥ - ويجوز تقديم طلبات الترخيص باستخدام الشعار القائم بذاته في أي وقت عندما يتعلق الأمر بأنشطة منفردة ذات نطاق دولي وإقليمي ووطني و/أو محلي تغطي مجموعة واسعة من أشكال التعبير الثقافي وتتم بمشاركة فنانين ومنتجين معينين بالجمال الثقافي ورأسمي سياسات و/أو مندوبين من المجتمع المدني. ويمكن أن تكون هذه الأنشطة عبارة عن عروض فنية، أو معارض، أو أشكال مختلفة من الإنتاج السمعي البصري، أو منشورات (مطبوعة أو رقمية)، أو فعاليات عامة مثل المؤتمرات والاجتماعات، أو مهرجانات، أو معارض تجارية مخصصة لقطاع الأفلام أو الكتب أو الموسيقى، على سبيل المثال.

١٦ - وترد فيما يلي المراحل المرتبطة بتقديم طلبات استخدام الشعار القائم بذاته:

(أ) المرحلة ١: فيما يخص الأنشطة الوطنية والإقليمية والدولية، يجب على صاحب الطلب أن يملأ "نموذج طلب الترخيص" باستخدام الشعار القائم بذاته وأن يحيل الطلب إلى اللجنة الوطنية لليونسكو في الطرف المعني (أو اللجان الوطنية إذا كان الأمر يتعلق بعدة أطراف)، أو إلى أي هيئة وطنية أخرى يعيّن حسب الأصول الطرف المعني أو الأطراف المعنية التي ستنظّم الأنشطة المقررة في أراضيها.

(ب) المرحلة ٢: تستعرض اللجنة الوطنية أو الهيئة الوطنية المعيّنة الطلب المقدم للبت في إمكانية تأييده وتحيل إلى الأمانة الطلبات التي قررت أن توصي بها، باستخدام "نموذج التأيد" المعد لهذا الغرض.

(ج) المرحلة ٣: تُجمع الطلبات التي تتلقاها الأمانة حتى منتصف ليل يوم ٣١ آب/أغسطس (وفقاً لتوقيت أوروبا الوسطى) من كل عام وتُحال إلى اللجنة في الدورة السنوية التي تعقدها في كانون الأول/ديسمبر للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها. وإضافةً إلى ذلك، يمكن أن ينظر مؤتمر الأطراف، في الدورة التي يعقدها مرة كل سنتين في شهر حزيران/يونيو، في الطلبات التي تتلقاها الأمانة حتى منتصف ليل يوم ١ آذار/مارس (وفقاً لتوقيت أوروبا الوسطى) من السنة عينها لدراستها والموافقة عليها.

(د) المرحلة ٤: بعد المداولات التي يجربها أي من مؤتمر الأطراف أو اللجنة، يُتخذ قرار بشأن منح أو عدم منح الترخيص باستخدام الشعار القائم بذاته، ويتم إعلام صاحب الطلب بهذا القرار بموجب خطاب رسمي تعدده الأمانة.

(هـ) المرحلة ٥: ترسل الأمانة إلى أصحاب الطلبات التي حظيت بموافقة أي من مؤتمر الأطراف أو اللجنة ملفاً إلكترونياً يتضمن الشعار القائم بذاته ومجموعة الأدوات المتعلقة بالعلامة التجارية.

سادساً – الترخيص باستخدام الشعار المشترك

١٧- يجوز للمدير العام أن يرخص باستخدام الشعار المشترك في إطار ترتيبات الرعاية والترتيبات التعاقدية، وكذلك في إطار أنشطة ترويجية محددة.

١٨- ويجوز منح الرعاية لإظهار دعم اليونسكو المعنوي لنشاط معيّن لا تشارك فيه المنظمة بصورة مباشرة ولا توفر له الدعم المالي. ولا يمكن تحميل اليونسكو أي مسؤولية قانونية قد تنجم عن هذا النشاط. وتندرج الرعاية في إطار زمني محدود ويمكن منحها لأنشطة منفردة ذات نطاق دولي وإقليمي ووطني تغطي مجموعة واسعة من أشكال التعبير الثقافي وتتم بمشاركة فنانيين ومنتجين معنيين بالمجال الثقافي ورسمي سياسات و/أو مندوبين من المجتمع المدني. ويمكن أن تكون هذه الأنشطة عبارة عن عروض فنية، أو معارض، أو مهرجانات خاصة بالصناعات الثقافية، أو معارض تجارية مخصصة لقطاع الأفلام أو الكتب أو الموسيقى، على سبيل المثال. ويجوز أيضاً منح الرعاية لأشكال الإنتاج السمعي البصري أو للمنشورات (المطبوعة أو الرقمية) المنفردة، أو للفعاليات العامة مثل المؤتمرات والاجتماعات.

١٩- أما طلبات الترخيص باستخدام الشعار المشترك لغرض رعاية نشاط محدد، فيجب أن تُقدّم إلى المدير العام لليونسكو مشفوعة بتأييد من اللجنة الوطنية لليونسكو في الطرف المعني (أو اللجان الوطنية إذا كان الأمر يتعلق بعدة أطراف)، أو من أي هيئة وطنية أخرى يعيّن حسب الأصول الطرف أو الأطراف المعنية التي ستنظّم الأنشطة المقررة في أراضيها.

٢٠- المشروعات التي تحصل على مساعدة مالية من الصندوق الدولي للتنوع الثقافي (المشار إليها فيما يلي باسم "المشروعات الممولة من الصندوق") هي المشروعات التي وافقت اللجنة على تمويلها من موارد الصندوق.

٢١- وبعد موافقة اللجنة على المشروعات التي سيتم تمويلها من الصندوق، يُبرم مع اليونسكو "عقد تخصيص الأموال الخاص بالهيئات الدولية الحكومية" الذي يجوز بمقتضاه استخدام الشعار المشترك في إطار تنفيذ المشروعات الممولة من الصندوق، وذلك وفقاً لشروط الاستخدام المنصوص عليها في العقد.

٢٢- وتجري اليونسكو مفاوضات لإبرام اتفاقات شراكة مع شركاء مثل مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تنفيذ أنشطة محددة تساعد على تعزيز أهداف الاتفاقية ومبادئها وتتيح المضي قدماً في تنفيذ أحكام الاتفاقية على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني و/أو المحلي.

٢٣- وتعود صلاحية الترخيص باستخدام الشعار المشترك في إطار اتفاقات الشراكة إلى أمانة اليونسكو.

٢٤- وتشمل أنشطة تعبئة الأموال مجموعة متنوعة من الأنشطة تضطلع بها الجهات المعنية بالاتفاقية (القطاع العام والخاص والمجتمع المدني) ويتمثل هدفها الوحيد في جمع التبرعات للصندوق الدولي للتنوع الثقافي.

٢٥- وتعود صلاحية الترخيص باستخدام الشعار المشترك في إطار أنشطة تعبئة الأموال إلى أمانة اليونسكو.

٢٦- وإن أي بيع للسلع أو الخدمات التي تحمل اسم اليونسكو الكامل أو اسمها المختصر أو شعارها أو أسماء نطاقات الإنترنت الخاصة بها، يكون هدفه تحقيق الربح أساساً، يعتبر استخداماً تجارياً.

٢٧- وفيما يتعلق بطلبات استخدام الشعار المشترك لأغراض تجارية، بما في ذلك الطلبات التي تتلقاها اللجان الوطنية أو أي هيئات وطنية أخرى معيّنة حسب الأصول، فينبغي أن تُحال إلى المدير العام لليونسكو كي يوافق عليها خطياً.

سابعاً - التبرع في الصندوق عند استخدام الشعار لأغراض تجارية

٢٨- في الحالات التي يفرض فيها الاستخدام التجاري للشعار إلى تحقيق أرباح مالية، تكون المساهمة بجزء من هذه الأرباح في الصندوق الدولي للتنوع الثقافي أمراً إلزامياً.

٢٩- وتخضع المساهمات المقدمة إلى الصندوق للأحكام المنصوص عليها في النظام المالي للحساب الخاص للصندوق.

ثامناً - الحماية

٣٠- لما كان اسم اليونسكو الكامل واسمها المختصر وشعارها قد أبلغت إلى الدول الأعضاء في اتحاد باريس التي قبلتها بموجب المادة ٦^(ثالثاً) من اتفاقية باريس المتعلقة بحماية الملكية الصناعية، التي اعتمدت في عام ١٨٨٣ ونُقحت في ستوكهولم في عام ١٩٦٧، ولما كان شعار الاتفاقية [قد أُحيل] إلى المكتب الدولي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) و[أُبلغ] إلى الدول الأعضاء في اتحاد باريس [التي قبلته] بموجب المادة ٦^(ثالثاً) من اتفاقية باريس المتعلقة بحماية الملكية الصناعية، التي اعتمدت في عام ١٨٨٣ ونُقحت في ستوكهولم في عام ١٩٦٧، فإن اليونسكو تلجأ إلى الأنظمة الوطنية للدول الأعضاء في اتفاقية باريس لمنع استخدام شعار الاتفاقية واسم اليونسكو الكامل أو اسمها المختصر أو شعارها حيثما كان هذا الاستخدام يوحى على نحو زائف بوجود صلة بالاتفاقية أو باليونسكو أو يوحى بأي سوء استخدام آخر.

٣١- وتُدعى الأطراف إلى موافاة اليونسكو بأسماء وعناوين السلطات المسؤولة عن تنظيم عملية استخدام الشعار.

٣٢- ويجوز للهيئتين النظاميتين للاتفاقية، في حالات محددة، أن تطلباً من المدير العام لليونسكو أن يرصد الاستخدام السليم لشعار الاتفاقية وأن يرفع دعاوى بشأن حالات سوء استخدام الشعار، حيثما كان ذلك مناسباً.

٣٣- ويكون المدير العام لليونسكو مسؤولاً عن رفع دعاوى في حالة حدوث استخدام غير مرخص به لشعار الاتفاقية على الصعيد الدولي. وينبغي للأطراف في الاتفاقية أن تتخذ كل التدابير الممكنة لمنع استخدام الشعار في بلدانها من جانب أي جماعة أو من أجل أي غاية لا تحظى بالاعتراف الصريح للهيئتين النظاميتين للاتفاقية.

٣٤- وتتعاون الأمانة والأطراف تعاوناً وثيقاً من أجل منع أي استخدام غير مرخص به لشعار الاتفاقية على الصعيد الوطني، وذلك بمشاركة السلطات الوطنية المختصة وبما يتماشى مع هذه المبادئ التوجيهية.